بعد استبعاد الشركات التي لم تعلن عن نتائجها المالية

2.12 مليار دينار أرباحا صافية لـ 138 شركة مدرجة بالبورصة في 9 أشهر

- تحسن أداء 85 شركة مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2023
- حققت عشر شركات قيادية أرباحا بنحو 1.447 مليار دينار

ذكر تقرير اقتصادي متخصص ان عدد الشركات المدرجة في بورصة الكويت التي أعلنت نتائجها المالية عن الأشهر التسعة الأولى من 2024 بلغ 138 شركة أي ما يعادل نحو 96ر5 في المئة من عدد الشركات المدرجة البالغ 143 شركة وذلك بعد استبعاد الشركات التي لم تعلن بعد عن نتائجها المالية

وقال تقرير الشال للاستشارات الصادر أمس السبت ان تلك الشركات حققت صافي أرباح بنحو 12ر2 مليار دينار كويتي (نحو 4ر6 مليار دولار) أي بارتفاع بنسبة 3ر8 في المئة مقارنة بمستوى أرباح الأشهر التسعة الأولى من عام 2023 البالغ نحو 047ر2 مليار دينار كويتي (نحو 6ر2 مليار دولار).

وقال انه عند مقارنة أرباح الربع الثالث من العام الجاري البالغة نحو 696ر9 مليون دينار كويتي (نحو 12ر2 مليار دولار) مع أرباح الربع الثاني لنفس العينة والبالغة نحو 685ر1 مليون دينار (نحو ملياري دولار) نجدها قد ارتفعت بنحو 1ر7 في المئة بينما انخفضت بنحو 4ر6 في المئة عند مقارنتها مع أرباح الربع الأول من عام 2024 البالغة نحو 744ر1 مليون دينار (نحو 2ر2 مليار دولار).

واضاف التقرير أنه زادت 9 قطاعات من أصل 13 قطاعا من مستوى أرباحها عند مقارنة أدائها مع أداء الأشهر التسعة الأولى من عام 2023 بينما تراجعت أرباح 3 قطاعات وزاد قطاع وحيد من خسائره.

وأوضح ان أفضل القطاعات لمستوى الأرباح المطلقة وثانيها في ارتفاع مستوى الأداء كان قطاع البنوك الذي حقق أرباحا بنحو 245ر1 مليار دينار (نحو 7ر3 مليار دولار) مقارنة بنحو 191ر1 مليار دينار (نحو 6ر3 مليار دولار) أي بارتفاع مطلق بنحو 54ر8 مليون دينار (نحو 14ر167 مليون دولار) أو بنسبة 4ر6 في المئة.وأضاف التقرير ان ثاني القطاعات بمستوى الأرباح المطلق وأولها لارتفاع مستوى أداء كان قطاع الخدمات المالية بتحقيقه أرباحا بلغت نحو 5ر245 مليون دينار (نحو 7ر748 مليون دولار) مقابل نحو 4ر176 مليون دينار (نحو 538 مليون دولار) أي مرتفعة بنحو 1ر69 مليون دينار (نحو 7ر210 مليون دولار) وبنسبة 2ر39 في المئة.ولفت إلى ان قطاع الصناعة حل ثالثا والذي حقق أرباحا بنحو 1ر130 مليون دينار (نحو 8ر396 مليون دولار) مقارنة بنحو 7ر127 مليون دينار (نحو 4ر389 مليون دولار) أي بزيادة قيمتها 2ر3 مليون دينار (نحو 7ر015 مليون دولار) ونسبتها 1ر8 في المئة.وأوضح التقرير انه على النقيض كان أكبر انخفاض في مستوى الأرباح وإن ظل ثالثا في مستوى أرباحه المطلقة كان من نصيب قطاع الاتصالات فقد بلغت أرباحه نحو 1ر201 مليون دينار (نحو 3ر613 مليون دولار) نزولا من مستوى 288 مليون دينار (نحو 4ر878 مليون دولار) حققها في الفترة المماثلة من العام الماضي أي منخفضة بنحو 9ر86 مليون دينار (نحو 265 مليون دولار) أو بنحو 2ر30 في المئة.

وقال ان نتائج الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري تشير إلى تحسن أداء 85 شركة مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2023 من ضمنها زادت 63 شركة مستوى أرباحها و22 شركة إما تحولت إلى الربحية أو خفضت من مستوى خسائرها أي أن 6ر61 في المئة من الشركات التي أعلنت نتائجها حققت تقدما في الأداء.وأضاف التقرير "حققت 53 شركة هبوطا في مستوى أدائها ضمنها 37 شركة انخفض مستوى أرباحها بينما 16 شركة زادت من مستوى خسائرها أو انتقلت من الربحية إلى الخسائر".

واختتم تقرير الشال موضحا ان قائمة أعلى الشركات الرابحة حققت عشر شركات قيادية أرباحا بنحو 447ر1 مليار دينار (نحو 4ر4 مليار دولار) أو نحو 1ر68 في المئة من إجمالي الأرباح المطلقة لكل الشركات المعلنة. (النهاية) م ك ع / ط م ا

بورصة الكويت

أشادت بالتخطيط المالي الذي اتخذته الحكومة والتزامها بترتيب أولويات الإنفاق

"موديز" ترفع تصنيف السعودية إلى Aa3 من A1 مع نظرة مستقبلية مستقرة

- استمرار الزخم سيؤدى مع الوقت لتقليل تعرض سوق النفط للمخاطر
- خلق بيئة بناءة للتنمية المستدامة للاقتصاد غير النفطي

الرياض

رفعت وكالة موديز للتصنيف الائتماني تصنيف المملكة العربية السعودية للإصدارات طويلة الأجل بالعملة المحلية والأجنبية إلى Aa3 من A1

وعدلت الوكالة النظرة المستقبلية إلى مستقرة بدلًا من إيجابية، وهو ما يعكس ترجيحها تثبيت التصنيف الائتماني للبلاد خلال الـ12 شهرا المقبلة، في ظل التوازن بين المخاطر والعوامل المحفزة لرفع التصنيف

وأرجعت الوكالة رفع التصنيف إلى استمرار جهود تنويع الاقتصاد، وترجيحها استمرار الزخم الذى سيؤدى مع مرور الوقت لتقليل تعرض السعودية لمخاطر تقلبات سوق النفط والتحول إلى الطاقة منخفضة الكربون، بحسب تقرير لوكالة "موديز"، أطلعت عليه "العربية

وأوضحت الوكالة في تقريرها بأن رفعها لتصنيف المملكة الائتماني مع نظرة مستقبلية مستقرة، يأتي نتيجة لتقدم المملكة المستمر في التنوع الاقتصادي، والنمو المتصاعد للقطاع غير النفطي في المملكة، والذي مع مرور الوقت، سيقلل ارتباط تطورات سوق النفط باقتصادها وماليتها العامة

كما أشادت الوكالة بالتخطيط المالي الذي اتخذته حكومة المملكة في إطار الحيّز المالي، والتزامها بترتيب أولويات الإنفاق ورفع كفاءته، بالإضافة إلى الجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة ومواصلتها لاستثمار الموارد المالية المتاحة لتنويع القاعدة الاقتصادية عن طريق الإنفاق التحولي؛ مما يدعم التنمية المستدامة للاقتصاد غير النفطي في المملكة، والحفاظ على مركز مالي قوي

نمو الناتج المحلي غير النفطي

وقد أوضحت الوكالة في تقريرها أنها استندت إلى هذا التخطيط والالتزام في توقعها لعجز مالي مستقر نسبيًا والذي من الممكن أن يصل إلى ما يقارب 3%–2 من الناتج الإجمالي المحلي

وتوقعت "موديز" بأن ينمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للقطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية بنسبة تتراوح بين 5%–4 في السنوات القادمة، والتي تعتبر من بين أعلى المعدلات في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، دلالة على استمرار التقدم في التنوع الاقتصادي الذي سيقلل ارتباط اقتصاد المملكة بتطورات أسواق النفط

وذكرت أن التوجهات المالية الأخيرة التي شملت مراجعة تخصيص الموارد المالية بشكل مرن و إعادة تقييم أولويات الإنفاق ومشاريع التنويع الاقتصادي –التي سيتم مراجعتها باستمرار– يساعد على خلق بيئة بناءة للتنمية المستدامة للاقتصاد غير النفطي

وتوقعت "موديز" عدم حدوث انخفاض كبير في أسعار النفط أو الإنتاج خلال السنوات المقبلة. وكذلك ترجح أن التوترات الجيوسياسية في المنطقة ضعيفة التأثير على المملكة

عوامل مؤثرة

ترى وكالة موديز أن استمرار المشاريع التنموية الكبرى في التقدم، يزيد دور القطاع الخاص ويؤدي إلى تسريع تطوير القطاعات غير النفطية. وفي الوقت نفسه، أشارت إلى أن التطورات العالمية وسوق النفط قد تؤدي إلى قيود على الإنفاق.

تجدر الإشارة إلى أن المملكة قد حصلت خلال العامين الحالي والماضي على عدد من الترقيات في تصنيفها الائتماني من الوكالات العالمية، والتي تأتي انعكاساً لاستمرار جهود المملكة نحو التحول الاقتصادي في ظل الإصلاحات الهيكلية المتبعة، وتبنّي سياسيات مالية تساهم في المحافظة على الاستدامة المالية وتعزز كفاءة التخطيط المالي وقوة ومتانة المركز المالي للمملكة

تسريع سياسات تحفيز الاستثمار في السياحة

وفي مايو الماضي رفعت وكالة موديز تصنيف السعودية الائتماني بالعملة المحلية والأجنبية إلى من Aa2 Aa1 مشيرة إلى زيادة القدرة على التنبؤ بالسياسات وعمليات صنع القرار الحكومية التي تؤثر على القطاع الخاص

ويمثل النمو الاقتصادي غير النفطي في السعودية أولوية قصوى، وقامت الحكومة بتسريع سياسات تحفيز الاستثمار في السياحة وتوسيع القطاع الخاص

وقالت "موديز" في حينه إن التغيير في التصنيف يعكس "زيادة القدرة على التنبؤ بالسياسات وعمليات صنع القرار التي تؤثر على الصغيرة والمتوسطة، مما يمكنها من دخول الأسواق العالمية والمشاركة بشكل أوسع في التجارة الدولية

وتوقعت المنظمة أن يؤدي الاعتماد الشامل للذكاء الاصطناعي وزيادة الإنتاجية حتى عام 2040 إلى نمو حقيقي في التجارة العالمية بنسبة تبلغ 14 %.

وضع قواعد للاستفادة

وفي سيناريو أكثر حذرا مع تبني غير متكافئ للذكاء الاصطناعي ونمو منخفض للإنتاجية، قد يبلغ النمو التجاري حوالي 7 % فقط

أوكونجو إيويالا: المنظمة تسعى لتعزيز دورها بوصفها منتدى للمفاوضات ووضع القواعد للاستفادة من الذكاء الاصطناعي (رويترز)

فجوة الذكاء الاصطناعي

وحذر التقرير من خطر اتساع فجوة الذكاء الاصطناعي بين الاقتصادات الغنية والفقيرة، وكذلك بين الشركات الكبيرة والصغيرة

كما أشار إلى التحديات المرتبطة بحوكمة البيانات وضرورة ضمان الذكاء الاصطناعي الموثوق. وأكد على الحاجة إلى مزيد من الوضوح بشأن العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وحقوق الملكية الفكرية

وقالت المديرة العامة لمنظمة التجارة العالمية، نغوزي أوكونجو إيويالا، في مقدمة التقرير، إن المنظمة تسعى لتعزيز دورها بوصفها منتدى للمفاوضات ووضع القواعد لدعم الاستفادة من الذكاء الاصطناعي وتقليل مخاطره

وأضافت أن المنظمة يمكنها تقديم إطار متعدد الأطراف يعزز التنسيق السياسي ويعالج الجوانب التجارية المتعلقة بحوكمة الذكاء الاصطناعي

تحولات في تجارة الخدمات

وأبرز التقرير كيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يعيد تشكيل أنماط التجارة في الخدمات، خاصة تلك التي تُقدم رقميا. ومن المتوقع أن تشهد هذه الخدمات نموا تراكميا بنسبة تقارب 18 % في حال تبني الذكاء الاصطناعي بشكل شامل وزيادة الإنتاجية

وحذر التقرير من أن غياب التنسيق الدولي قد يؤدي إلى تفاقم التجزئة التنظيمية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، مما قد يعوق الفرص التجارية التي يوفرها

وأكد على ضرورة سد الفجوة في تبني الذكاء الاصطناعي لضمان تحقيق الفوائد بشكل شامل

ومع الإمكانيات الكبيرة التي يقدمها الذكاء الاصطناعي، يشدد التقرير على أهمية التعاون الدولي لضمان استفادة الجميع من هذه التقنية، وتقليل مخاطرها، وتعزيز الشمولية في التجارة الدولية

في تقرير صادر عن منظمة التجارة العالمية

الذكاء الاصطناعي يشكل مستقبل التجارة الدولية ويقلل التكاليف بشكل كبير

نغوزي أوكونجو إيويالا

قالت منظمة التجارة العالمية في تقريرها الصادر الخميس إن الذكاء الاصطناعي "إيه آي" (AI) يمتلك القدرة على تشكيل مستقبل التجارة الدولية، مع التركيز على التكاليف التجارية، وإعادة تشكيل التجارة في الخدمات، وزيادة تبادل السلع والخدمات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، فضلا عن تأثيراته على المزايا التنافسية للاقتصادات العالمية

خفض التكاليف وتعزيز الشمولية

وأوضح التقرير المعنون بـ"التجارة مع الذكاء.. كيف يشكل الذكاء الاصطناعي التجارة الدولية ويتأثر بها؟"، حصلت الجزيرة نت على نسخة منه، أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يقلل من تكاليف التجارة بشكل كبير من خلال تحسين العمليات اللوجستية وإدارة سلاسل التوريد والامتثال التنظيمي

على سبيل المثال، يمكن للذكاء الاصطناعي أتمتة عمليات التخليص الجمركي، وتسهيل الامتثال للأنظمة التجارية، والتنبؤ بالمخاطر المحتملة

وأشار التقرير إلى أن تقليل تكاليف التجارة يمكن أن يسهم في تقليل العوائق التجارية، خاصة بالنسبة للاقتصادات النامية والشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يمكنها من دخول الأسواق العالمية